من نخل على اختلاف اجناسه من معلوم ولد وشجر
بمبلغ كذا وكذا وخلا عنهما وبقي السهمات المذكورات
فما تقولون في هذا البيع هل هو صحيح ام فاسد جوبوا جوابا
شافيا الجواب ان كانت العاقدان يعرفان المبيع صح البيع
ولا نظر الى عدد النخل من قلة وكثرة ولا لكونه من اي نوع وهذا واضح
لا اشكال فيه الا نوى الى ما صرح به ائمتنا رضي الله عنهم من انه لو
قطع قطعة من الارض او نصيبه من القطعة انه يدخل جميع
ما فيها شجر وغيره بالتبعية سواء ذكره ام لم يذكره فكيف
بتخيل متخيل او سوهم انه لا يصح في صورة السوال على انه
قد صرح البايع ببيع نصيبه من الارض وما فيها من النخل
فلا شك في صحة البيع ولا احسب احدا يقول بخلاف ذلك
وهذا ظاهر على من شم رائحة الفقه فضلا عن معرفة الفقه
والله الهادي للسبيل والله اعلم مسئلة في رجل باع
احد سهامه من اصل جملة اسهمه مشاعا غير مقسوم
في جميع القطعة الفلانية وما فيها من النخل على اختلاف
من صغار وكبار من اصل سبعين عودا فاقتونا هل
البيع

البيع صحيح ام فاسد وذلك على الشرايط المعتبرة شرعا
حكم التحلة الصحيحة الجواب البيع صحيح والحال ما ذكر في السوال
اذا كان المتعاقدان يعرفان المبيع ولا نظر الى عدد النخل ولا الى
معرفة من اي نوع هو وهذا من الواضحات والله اعلم مسئلة
اذا باع الى اخر ما لخصه في ارض في ارثه من ابيه ولم يعلم حصته
ولم يعرف حدودها ولا يعرفها اصلا واذا ساوم فيها او في جاريه
مثلا فهل يلزم ذلك وهل يصح البيع بشيء من ذلك السوال بطوله
الجواب انه لا يصح البيع الا اذا اجتمعت فيه الشرايط المعروفة
من رويه ومعرفة القدر وغير ذلك من الشروط المعتبرة شرعا
فان قال البايع مثلا بعته وانا لا اعرف المبيع ولا قدره فينظر
ان صدقه المشتري على ذلك فالمنع باطل وان كذبه واختلفا
فالقول قول مدعي الصحة وهو المشتري كما جرى عليه السحنون
رحمه الله تعالى وغيرها فاذا حلف المشتري انه يعرف ذلك حلف له بالصحة
البيع واما اذا ساوم ولم يات بصيغة بيع فلا يصح راسا وكذا اذا ساوم
في الجارية من غير لفظ بيع فلا يصح اذ لا بد من صيغة العقد الصحيح
في ذلك كله واصح والله اعلم لفظا مسئلة رجل اشترى من شخص